

اسم الباحث:
ماجد سعد القرني





مادة/ قضايا بحثية

التكليف الخامس
مقارنة بين الدراسات المحلية والعالمية في مجال حقوق الملكية
الفكرية على مخرجات الذكاء الاصطناعي

تُظهر مراجعة الأدبيات القانونية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية على مخرجات الذكاء الاصطناعي وجود اهتمام متزايد على المستويين المحلي والعالمي بدراسة الآثار القانونية المترتبة على استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في إنتاج المصنفات الأدبية والفنية وعلى الرغم من اختلاف البيئات القانونية التي أُجريت فيها هذه الدراسات، فإنها تتفق في اعتبار الذكاء الاصطناعي أحد أهم التحديات المعاصرة التي تواجه قواعد حق المؤلف التقليدية.

من حيث الأهداف اتفقت الدراسات المحلية والعالمية على أهمية بحث المركز القانوني للمصنفات التي تنتجها أنظمة الذكاء الاصطناعي، ومدى إمكانية منحها الحماية المقررة بموجب قوانين الملكية الفكرية إلا أن الدراسات العالمية اتجهت إلى معالجة الإشكالية من منظور أكثر شمولاً، إذ ركزت على إعادة تقييم المفاهيم القانونية التقليدية مثل مفهوم المؤلف والابتكار والأصالة، بينما انصبّت غالبية الدراسات المحلية على تحليل مدى كفاية النصوص القانونية الوطنية القائمة لمواجهة هذه التطورات التقنية الحديثة.

أما من حيث المنهجية البحثية فقد اعتمدت الدراسات المحلية في الغالب على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة النصوص القانونية والآراء الفقهية ذات الصلة، في حين اتسمت الدراسات العالمية بتنوع أكبر في المناهج المستخدمة، حيث جمعت بين المنهج المقارن والتحليل الاقتصادي للقانون والدراسات متعددة التخصصات التي تربط بين القانون والتقنية والاقتصاد وقد أتاح هذا التنوع للدراسات العالمية الوصول إلى تصورات أكثر شمولاً بشأن مستقبل الحماية القانونية لمخرجات الذكاء الاصطناعي.

وفيما يتعلق بالنتائج فقد أجمعت الدراسات المحلية والعالمية على أن التطور السريع للذكاء الاصطناعي خلق تحديات قانونية لم تكن التشريعات التقليدية مهيأة لمعالجتها بصورة مباشرة كما اتفقت على وجود حالة من عدم اليقين بشأن تحديد صاحب الحق في المصنفات التي يتم إنتاجها بواسطة الأنظمة الذكية ومع ذلك اختلفت الدراسات في الحلول المقترحة؛ إذ مالت بعض الدراسات العالمية إلى تبني نماذج قانونية جديدة تمنح الحماية للمصنفات المولدة حاسوبياً أو تعيد تعريف مفهوم المؤلف، بينما ركزت الدراسات المحلية على ضرورة تعديل التشريعات الوطنية وسد النقص التشريعي دون الخروج بصورة كبيرة عن المفاهيم التقليدية لحق المؤلف.

ومن أوجه التشابه المهمة أن نتائج العديد من الدراسات لم تختلف بصورة جوهرية رغم اختلاف البيئة الجغرافية والقانونية التي أُجريت فيها فقد أكدت معظم الدراسات أن استمرار الغموض القانوني قد يؤثر سلباً في الابتكار والاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي، وأن التدخل التشريعي أصبح ضرورة لضمان التوازن بين حماية الحقوق الفكرية وتشجيع التطور التقني.

أما من حيث التقييم النقدي فيمكن القول إن الدراسات العالمية تميزت بقدرتها على تقديم تحليلات أعمق وأكثر تنوعاً نتيجة الاستفادة من الخبرات القضائية والتشريعية المتراكمة في الدول المتقدمة، فضلاً عن اعتمادها على مناهج بحثية متعددة التخصصات في المقابل تتميز الدراسات المحلية بقدرتها على استيعاب الخصوصية القانونية والاجتماعية للبيئة الوطنية الأمر الذي يجعل توصياتها أكثر ارتباطاً بالواقع التشريعي المحلي رغم محدودية التطبيقات القضائية والدراسات المقارنة في هذا المجال.

وتأسيساً على ما سبق يستفيد هذا البحث من الأدبيات العالمية في تحليل الاتجاهات الحديثة المتعلقة بحماية مخرجات الذكاء الاصطناعي، كما يستفيد من الدراسات المحلية في فهم واقع التشريعات الوطنية والتحديات التي تواجهها ويسعى البحث إلى معالجة الفجوة القائمة بين التطورات القانونية العالمية والواقع التشريعي المحلي من خلال دراسة مقارنة للموقفين الأمريكي والبريطاني وبيان مدى إمكانية الاستفادة منهما عند تطوير القواعد القانونية المنظمة لحقوق الملكية الفكرية على مخرجات الذكاء الاصطناعي.